المهرجان الأول للعسل السوري أواخر تشرين الجاري

محمود الصالح

أكد الأمين العام لاتحاد النحالين العرب إياد دعبول بدء تعافي قطاع النحل بعد التدخل الإيجابي الذي قام به الاتحاد، مشيراً إلى أن عدد المربين قبل الأزمة كان ٢٨ ألف مرب، مضيفاً: وللأسف لا توجد إحصائية الآن بشكل دقيق لكن المتوقع أن يكون العدد بحدود عشرة آلاف مرب وقد زاد العدد بعد تقديم المشاريع التنموية لمربي النحل من الاتحاد بالتعاون مع وزارة الزراعة.

وأوضح دعبول أنه تم تقديم ١٥ ألف خلية نحل من اتحاد النحالين العرب بالتعاون مع المنظمات الدولية وتقديم نحو ٢٠ ألف خلية نحل مع المعدات اللازمة لتربية النحل إضافة إلى سبعه آلاف عتلة تتضمن كل واحدة مدخن بكرة وسلكاً وشوكة وقشطاً وفرشاة نحل وبدلة نحال وكفوف جلد.

وعن إنتاج سورية من العسل قال دعبول: كان إنتاج سورية قبل الأزمة في عام ٢٠١٠ يبلغ ٣٢٠٠ طن والآن لا توجد إحصائية دقيقه لكن في عام ٢٠١٦ بلغ ٥٠٠ طن وبعد تدخل الاتحاد والتوزيع للمستلزمات، يتوقع أن يكون الإنتاج ٩٠٠ طن في العام الحالي.

وأضاف دعبول: إن النحل ثروة وطنيه والحفاظ عليها واجب وطني وتملك سورية ما يعادل ١ بالمئة من كميه النحل في العالم وهذه تشكل نسبة لا يستهان بها مقارنة بمساحة سورية نسبة لمساحه العالم، وتابع: انطلاقاً من أهميه الثروة النحلية ومنتجات النحل في سورية وبرعاية وزارة الزراعة تقيم الأمانة السورية لاتحاد النحالين العرب المهرجان الأول للعسل السوري لتذوق أنواع العسل السوري الفاخر الذي يضاهي بجودته أرقى أنواع العسل العالمية بالإضافة لمنتجات النحل الأخرى وذلك في صالة الجلاء في المزه في الفترة الواقعة بين ٢٤-٢٠١٩/١٠/٢٦ وإن أنواع العسل التي سيقوم بعرضها المنتجون ستكون منتقاة بعناية فائقة بحيث يصل للمستهلك العسل الطبيعي ذو المواصفات والجودة العالية كما سيرافق المهرجان جائزة أفضل عسل سوري وتكريم أقدم نحال إضافة إلى تكريم نحالين ومصنعي مستلزمات تربية النحل، الذين قدموا للمهنة الكثير من الخبرات.

ويرى دعبول أن هذا القطاع له من الأهمية والاستحقاق بحيث يكون له مهرجان سنوياً لنعيد ثقة المستهلك بالعسل السوري لما له من أهميه للمنتج والمستهلك.

«أجور الأطباء» تعود للواجهة من جديد.. ووزير الصحة: تضعها وتراقبها نقابة الأطباء

نقيب الأطباء لـ«الوطن»: التعرفة يضعها الوزير ورفض مقترحنا لتعديلها بحجة الظروف غير المناسبة

محمد منار حميجو

يبدو أن موضوع التعرفة الطبية «أجور الأطباء» للنقابات الطبية البشري والأسنان ستبقى محل جدل بين النقابتين ووزارة الصحة وهذا ما تجلى واضحاً في كلام وزير الصحة نزار يازجي بقوله: التعرفة الطبية تضعها نقابة الأطباء وهم من يراقبونها، في حين كان رد النقابتين أن الوزارة هي من تضعها والقرار ٧٩ واضح في هذا الموضوع ودورهم يكون اقتراح التعرفة ليس إلا.

يازجي الذي رد على مداخلات بعض أعضاء مجلس الشعب تحت القبة الخميس الماضي حول موضوع التعرفة الطبية كشف أنه في اجتماع سابق بين الوزارة ونقابة الأطباء تم الطلب منهم أن يضعوا تعرفة طبية وحينما وضعوا كان جوابه أنه يقبل بها، مضيفاً: سألتهم هل هم مستعدون لمراقبتها فكان جوابهم بأنهم لا يستطيعون، وتابع: كيف سأضع تعرفة وليس هناك رقيب عليها.

كلام يازجي رد عليه نقيب الأطباء عبد القادر حسن بقوله: التعرفة الطبية تضعها وزارة الصحة وفق القرار ٧٩ الصادر في عام ٢٠٠٤ والقانون واضح وصريح، موضحاً أن النقابة اقترحت في مؤتمرها العام أن يكون أجر الطبيب ألفي ليرة لمن لديه ممارسة ١٠ سنوات و١٥٠٠ ليرة لمن لديه ممارسة تحت الـ١٠ سنوات و٣ آلاف للاستشاري.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد حسن أن جواب وزير الصحة من المبكر الحديث عن التعرفة الطبية نتيجة الظروف التي لا تسمح بذلك وبالتالي بقيت التعرفة كما كانت عليه عام ٢٠٠٤، نافياً كلام وزير الصحة حول سؤاله عن استعداد النقابة المراقبة الجديدة.

وأوضح حسن أن ما تم في اجتماع اللجنة المشتركة ليس بالشكل الذي تكلم فيه وزير الصحة، بل ما حدث أنه تم اقتراح تعديل التعرفة إلا أن وزير الصحة لم يوافق عليها، مؤكداً أن مراقبتها تتم بعد إقرارها وخصوصاً أنه لم يوافق على المقترحات إذاً كيف سيتم مراقبتها وهو ولم يوافق عليها؟

وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف حسن: صحيح أن دورنا رقابي لكن حينما يكون هناك تعرفة حقيقية، مشيراً إلى أن النقابة طالبت بالتثبيت المهني للأطباء باعتباره ينصفهم.

- قربي لـ«الوطن»: لا أحد يعترف بالتسعيرة الحالية وأنا أخالفها جهاراً
- نقابة الأطباء طالبت بالتثبيت المهني ليكون هناك مراقبة للأجور

ورأى حسن أنه حينما يكون هناك تثبيت مهني للأطباء يكون هناك تثبيت للأجور حسب الاختصاص وسنوات الخبرة وبالتالي يكون هناك مراقبة للأجور وإلا فلن يحدث ذلك، إضافة إلى أن التأمين الصحي الشامل يحل كل هذه القضايا.

وأشار حسن إلى أن النقابة مدركة لحال المواطن لكن في الوقت ذاته التعرفة قديمة وخصوصاً في ظل القوة الشرائية لليرة، مضيفاً: حريصون على أطبائنا لا أن نخسرهم.

من جهته أكد عضو المركزي لنقابة أطباء الأسنان صفوان قربي أن التعرفة الطبية يصدرها وزير الصحة وبقرار تنظيمي وليس النقابات، مضيفاً: يمكن أن يكون دور النقابة محرض وتطلب أو تقدم مقترحاً أو تعطي معلومة في هذا الاتجاه لكن القرار الأول والأخير لوزير الصحة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف قربي: أعتقد أن أصوات الأطباء الأسنان والبشريين في تعديل التعرفة يسمعها الجميع وهي مدوية في كل مؤتمراتهم على أمل أن يجدوا من يسمعهم.

وأوضح قربي أن تعديل التعرفة لا يشترط في أرقامها فقط بل في هيكليتها، مشيراً إلى أن مفردات التسعيرة تحتاج إلى إعادة قراءة باعتبار أن هناك أموراً جديدة دخلت لابد من لحظها.

ورأى قربي أن هناك بطئاً في الاستجابة وقلة سمع من صاحب العلاقة في هذا الموضوع، مشيراً إلى أن النقابة أكثر من تعاني من التسعيرة كأرقام عفا عنها الزمن ومفردات تحتاج إلى إعادة قراءة.

وأكد قربي أنه لا يوجد أحد يقر بهذه التسعيرة، مضيفاً: أنا أحد منهم لا أقبل بها ولن أقبل بها وأخالفها جهاراً في وضح النهار وهي ليست مخالفات بل هي أمر واقع، معتبراً أن الأرقام الموجودة في التسعيرة معيبة مثل سحب عصب ٥٠٠ ليرة، معتبراً أن السعر المنخفض جداً فوضى والمرتفع جداً إساءة.

حديقة عامة مكان ثكنة الشيخ صالح العلي وسط طرطوس قريباً

طرطوس- الوطن

يبدو أن حلم تحويل مقر ثكنة الشيخ صالح العلي (الشرطة العسكرية) وسط مدينة طرطوس- الذي طال انتظاره ونشرت عنه «الوطن» أولاً بأول- أصبح واقعاً ويمكن لنا التفاؤل بقرب تحقيقه وخاصة بعد المعلومات التي حصلنا عليها بقرب انتقال الشرطة العسكرية إلى مقرها الجديد بجوار الكراجات الجديدة في حي الطليعة.

مدير الشؤون الفنية في مجلس مدينة طرطوس حسان حسن بين لـ«الوطن» أن دراسة تحويل هذا العقار إلى حديقة عامة تنفيذاً للمخطط التنظيمي للمدينة في طور الإعداد، مشيراً إلى أن أبرز ملامح هذه الدراسة هو الحفاظ على الأبنية التراثية التي يتجاوز عمرها الخمسة وسبعين عاماً وحماية الأشجار المعمرة في الموقع وفتح السور والشوارع التي كانت مغلقة بسبب وجود مقر الشرطة العسكرية في هذا العقار وتنفيذ كل متطلبات حديقة عامة مميزة في منطقة تفتقر إلى أي حديقة.

ويذكر أن مشروع تحويل هذا العقار الذي تبلغ مساحته نحو أحد عشر دونماً إلى حديقة عامة في حي مكتظ يفتقر إلى مشروع حيوي كهذا كمتنفس للأهالي القاطنين والزوار مر بمراحل طويلة من الكتب والمراسلات والموافقات بين وزارات متعددة كان أبرزها العمل لتأمين مقر بديل للشرطة وهو ما تم تحقيقه وإنجازه حيث سيتم الانتقال إليه قبل نهاية الشهر الجاري.

الأكثر دمشق ثم ريفها تليها حلب والأقل القنيطرة

«النفط» تخطط لتدفئة ٢٦١١١ عائلة الشهر الحالي

١,٥ مليون لتر مازوت يومياً لدمشق و٩٩٠ ألفاً لريفها

عبد المنعم مسعود

كشف كتاب صادر عن مديرية التشغيل والصيانة في وزارة النفط -حصلت «الوطن» على نسخة منه- عن حجم المخصصات اليومية من المشتقات النفطية خلال الشهر الحالي لكل من مادتي المازوت والبنزين لكل محافظة من محافظات القطر.

وفصل الكتاب عدد الطلبات الإجمالية المخصصة لكل محافظة من مادة البنزين ومادة المازوت إضافة إلى عدد الطلبات المخصص منها للتدفئة أو للزراعة أو للصناعة والتجارة.

ووفقاً للكتاب فقد خصصت العاصمة بنحو ١,٥ مليون لتر يومياً من مادة المازوت خصص منها ٩٠٠ ألف لتر يومياً للتدفئة و٢٢٥٠٠ لتر للأغراض الصناعية والتجارية بينما وصلت حصة العاصمة من البنزين ١,١٢٥ مليون لتر يومياً منها ٦٠٧ آلاف لتر يومياً للمحطات الحكومية.

وجاءت محافظة ريف دمشق في المرتبة الثانية في الكميات وذلك بفارق تجاوز ٥٦٢ ألف لتر عن دمشق فبلغت المخصصات نحو ٩٩٠ ألف لتر يوميا من المازوت منها نحو ٣٨٢ ألف لتر يومياً للتدفئة وأكثر من ١١٢ ألف لتر للقطاع العام و٢٢٥٠٠ للصناعي والتجاري ومثله للقطاع الزراعي، وذلك إضافة للتجمعات التي خصصت بنحو ٧٨,٧ ألف لتر يومياً منها ٣٣,٧ ألفاً للتدفئة ووصلت حصتها من مادة البنزين إلى ٦٣٠ ألف لتر يوميا منها نحو ٦٧ ألف لتر يومياً لمحطات شركة محروقات.

وجاءت حلب تالياً بـ٨١٠ آلاف لتر للمازوت منها نحو ٣٣٧ ألف لتر للتدفئة ونحو ٦٧ ألفاً للقطاع الزراعي على حين بلغت مخصصاتها ٦٧,٥ ألف لتر من مادة البنزين بينما بلغ إجمالي ما تم تخصيصه لمحافظة حمص ٦٥٢ ألف لتر منها ٢٧٠ ألفاً للتدفئة إضافة إلى تخصيصها بـ٤٢٧ ألف لتر من مادة البنزين منها ٩٠ ألف لتر يومياً لمحطات الشركة.

وبلغت مخصصات حماة ٦٠٧ آلاف لتر من مادة المازوت منها ٢٧٠ ألف ليتر للتدفئة وبلغت حصتها نحو ٣٨٢ ألف لتر من مادة البنزين وتلتها محافظة طرطوس ٥٤٠ ألف لتر من مادة البنزين و٥٨٥ ألف لتر للمازوت منها ١٨٠ ألفاً للتدفئة وحلت محافظة اللاذقية ثامناً ٥١٧ ألف لتر يومياً للمازوت و٥٤٠ ألف لتر للبنزين.

كما بلغت مخصصات محافظة درعا ١٥٧ ألف لتر من مادة البنزين و٣٦٠ ألف لتر من مادة المازوت منها ١٨٠ ألف ليتر للتدفئة.

ووفقاً للكتاب ستحصل محافظة السويداء على نحو ٣٣٧ ألف لتر يومياً من مادة المازوت منها ٢٧٠ ألف لتر للتدفئة، بينما سيبلغ حجم المخصص لدير الزور ١٣٥ ألف لتر من المازوت منها ٣٣,٧ ألف لتر للتدفئة، بينما بلغت مخصصاتها من البنزين ٤٥ ألف لتر وحلت القنيطرة قبل الأخيرة بنحو ١١٢ ألف لتر من مادة المازوت منها نحو ٣٣,٧ ألفاً للتدفئة بينما لم تتجاوز مخصصاتها من مادة البنزين ٣٣,٧ ألف لتر وبلغت مخصصات محطات الشركة منها نحو ٢٢,٥ ألف لتر وتذيلت الرقة القائمة بنحو ٩٠ ألف لتر للمازوت و٢٢,٥ ألف لتر للبنزين.

وباحتساب الكميات المخصصة للتدفئة للمخصصات التي تضمنها كتاب دائرة التشغيل والصيانة فإن وزارة النفط تخطط لتزويد ٢٦١١١ عائلة في اثنتي عشرة محافظة بمازوت التدفئة أي ما يقارب ٨١٠ آلاف عائلة خلال الشهر الحالي.

وفي دمشق تخطط لتدفئة ٤٥٠٠ عائلة يومياً وذلك على أساس ٢٠٠ لتر للعائلة ونحو ٣٨٠٠ عائلة في ريف دمشق على أساس كمية ١٠٠ لتر لكل عائلة ونحو ٣٣٠٠ عائلة في حلب ونحو ٢٧٠٠ عائلة في حمص ومثلها في حماة ونحو ١٨٠٠ عائلة يوميا في طرطوس ومثلها في اللاذقية ودرعا و٢٧٠٠ عائلة في السويداء و٣٣٧ عائلة يومياً في دير الزور ومثلها في كل من القنيطرة والرقة.

منع المخابز من العمل ليلاً يثير امتعاض معتمدي الخبز في السويداء!

السويداء- عبير صيموعة

أثار القرار الصادر عن الإدارة العامة للمخابز بتوقيف عمل المخابز الاحتياطية والخاصة ليلاً وعدم مباشرتها العمل قبل الساعة الخامسة صباحاً، بهدف ضبط كميات الدقيق التمويني المستخدمة في إنتاج الخبز ومنعاً للتلاعب بكميات الخبز الموزع عن طريق بعض المعتمدين امتعاض الكثير من معتمدي الخبز ورؤساء المجالس المحلية ممن تواصلوا مع «الوطن» لعدم قدرتهم على الحصول على كميات الاعتماد في وقت مبكر من الصباح وتأمينها بأوقاتها للأهالي في القرى في التوقيت ذاته لفتح منافذ البيع في المخابز للأهالي، الأمر الذي يحتم بالضرورة عدم حصول المعتمدين على كمية اعتمادهم في وقت باكر وعجزهم عن الحصول عليها على دفعات لعدم توفر المحروقات لآلياتهم، الأمر الذي سيخلق إشكالية كبيرة في القرى على حد قولهم.

مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في السويداء فادي مسعود أكد أن القرار مركزي من الإدارة العامة للمخابز ويجب التقيد به لضبط كميات الدقيق التمويني المستخدمة في عملية إنتاج الخبز.

بدوره مدير فرع المخابز الآلية في السويداء عادل علم الدين أكد أنه جرى تبليغ أصحاب الأفران والمعتمدين بالمباشرة في تنفيذ القرار السبت القادم صباحاً، لافتاً إلى أن القرار سيتم تنفيذه ويمكن تجميع الكميات للمعتمدين صباحاً ولو تم فتح منافذ البيع للأهالي باكراً، وخاصة أن خطوط الإنتاج سريعة، كما أنه من الممكن أن تترك منافذ البيع للأهالي حتى الساعة ١٢ ظهراً أو الواحدة، متسائلاً ما الفرق بين حصول المعتمد على كمية الاعتماد صباحاً أو عند الظهيرة؟

وأكد أن القرار صائب ويجب التقيد بقرار الإدارة العامة للمطاحن وهم أصحاب الخبرة في تصنيع الخبز وتأمينه للأهالي مؤكداً بالقول: إنه من حقنا اتخاذ جميع الإجراءات لضمان الاستمرارية وتأمين الخبز وهذا لمصلحة المواطن وعند تنفيذ القرار سيتم تذليل جميع المعوقات والصعوبات إن وجدت.